

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

كان لمؤسسات الوقف عبر التاريخ الإسلامي دورٌ مهمٌ ورائدٌ في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بوصفها منظومة تكافل مُكمّلة لدور النظام السياسي ما قبل الحديث. وعلى الرغم من تراجع هذا الدور نسبيًا في واقعنا المعاصر، فإن التراث الفقهي والتطبيقي الذي راكمته نماذج الأوقاف الإسلامية وتجاربها لا يزال تراثًا حيويًا في واقع المسلمين اليوم.

وكما يشير كلير مورجان، فقد تراجع دور الأوقاف في القرنين الماضيين بسبب عدم قدرتها على التطوُّر في مواجهة الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية المتغيِّرة، لا سيما في الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصادٍ أكثر حداثةً وصناعيةً وتعاقديةً (الاقتصاد القائم)، وذلك إلى جانب بعض الأحداث السياسية التي حاولت فيها التُّخب السيطرة على بعض الممتلكات الخاصّة بالأوقاف لترسيخ سلطتها⁽¹⁾.

وقد قدّم الفقهاء والمجامع الفقهية الإسلامية المعاصرة كثيرًا من الأطروحات والمساعي لتطوير مؤسسات الوقف في الوضع الراهن، ومحاولة تدارك الأزمات التي تواجه فكرة «الأوقاف» الكلاسيكية وتحديات استمرارها في السياق الحدائثي المُعاش، كما يواجه البحث المقاصدي أيضًا نقاشات كثيرة حول أهميته في النظر الفقهي والإفتائي، خاصةً فيما يتعلّق بنوازل الفتوى، وقضايا التجديد الديني، ومستجدات الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمسلمين في الشرق والغرب.

(1) Claire Morgan, "Islam and Civil Society: The Waqf", *The Good Society*, 2001, Vol. 10, No. 1 (2001), pp. 21-24.

يشير هذا الكتاب -الذي يقدمه مركز نهوض للدراسات والبحوث- النقاش حول دور الأوقاف وعلاقتها بمقاصد الشريعة الإسلامية، ويعرض مختلف الاتجاهات المذهبية الاجتهادية في ضبط فقه الوقف والعمل الوقفي، ومختلف أنواعه ونماذجه، ويقترح جملةً من الأفكار التي قد تُحيي فاعلية مؤسسات الأوقاف بوصفها منظومةً لضمان التكافل الاجتماعي. حيث يرى المؤلف أنه يمكن للأوقاف أن تؤدي أدواراً مؤثرة في شبكات التكافل الاجتماعي الراهن، وأن هذه الأدوار يمكن تفعيلها من خلال ربطها بمقاصد الشريعة والأهداف العامة للتشريع الإسلامي، وذلك لتحقيق أقصى قدر من فوائدها للعمل الوقفي ومرايمه.

إن هذا الارتباط الذي يبرزه الكتاب بين الوقف ومقاصد التشريع يتم استعراضه من خلال مراوحته بين مفهوم المقاصد وبين فكرة الوقف تاريخياً والتطورات التي طرأت عليه تشريعياً وبنوياً، وذلك عبر تاريخ إسلامي ممتد وتجارب ووقفية متنوعة، بالإضافة إلى استقراء كاشف للمعالجات الفقهية المختلفة لقضايا الوقف وفقهه ونوازل واشتباكاتة السياسية، التي يراها المؤلف إيجابيةً في بعض جوانبها وسلبيةً في جوانب أخرى.

ويخلص الكتاب إلى ضرورة البناء على هذا التشخيص الكاشف لتاريخ الوقف الإسلامي، ليحفز الفقهاء والمفكرين في العالم الإسلامي للتفكير في آفاقٍ أرحب وسياسات تكافلية أكثر فاعليةً، الأمر الذي يتطلب -وفق المؤلف- إعادة النظر في تراث التدبير الإداري للأوقاف بما يتناسب مع حاجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

ويتقاطع موضوع هذا الكتاب مع مشروع مركز نهوض للدراسات والبحوث بوصفه منصةً معرفيةً متفرعةً عن وقف نهوض لدراسات التنمية، حيث يستهدف وقف نهوض لدراسات التنمية -بصورة أساسية- التنمية البشرية باعتبارها المُحرك الأساسي للتنمية الشاملة، والتغلب على أسباب التخلف ومعوقات التنمية البشرية، وذلك من خلال رؤية متكاملة تنأى عن

تجزئة قضايا التنمية، وتراكم وتستفيد من خلاصة التجارب الإسلامية والإنسانية المعاصرة.

إن تجربة وقف نهوض لدراسات التنمية تمثل نموذجاً مجتمعياً رائداً، وأحد تجليات الأوقاف المعاصرة، وتجسد أحد أشكال فاعلية المجتمع المدني الإسلامي. وبالإضافة إلى مبادراته المستمرة في دعم المشاريع الثقافية والعلمية في العالم العربي والإسلامي، فإن سعي القائمين على وقف نهوض، والمشاريع المنبثقة عنه، لتحقيق أكبر قدر من فاعلية هذا التجسيد المعاصر للعمل الوقفي الواعي، هو أحد الأوجه العملية للتقاطع الذي يرومه هذا الكتاب بين مقاصد الشريعة وضرورة تطوّر نظم الأوقاف في الوقت الحالي.